الفصل الخامس

الحرب وهرمية حاجات السكان

التمهيد

رغم جراح الحروب وفقدان الاعزة والاقارب، تاثر الواقع الاقتصادي والمعيشي لسكان العراق بما حدث وخاصة في الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة في عام 1991 والذي كان له الأثر السبي في المجتمع العراقي من كافة الجوانب الاجتماعية، والصحية، والاكثر الأكبر في الجانب الاقتصادي والمعيشي فتدهورت اوضاع الاسرة العراقية بشكل كبير وظهرت الكثير من الافات الاقتصادية والحرام المعيشي الذي بدوره اثر في وقائع الحياة السكانية ومظاهر العيش الرغيد ونعيم الصحة.

المبحث الأول

أبعاد الحرب على المعيشة اليومية

عرفت الاحتياجات أو الحاجات بأنها (حساسية خاصة بالجسم الإنساني، ورغبة ملحة فيه لتلك الحاجة، وإنها قلق نفسي واضطراب عاطفي وعدم الشعور بالراحة جراء عدم إشباع حاجة ما)[1].استخدم كثير من علماء خاصة علماء النفس اصطلاح (الحاجة) على انه مرادف لاصطلاح الدافع بوجه عام، لأنها تعبر عن حالة النقص والعوز واختلال التوازن المقترن بالوتر والضيق الذي لا يلبث ان يزول بإشباع الحاجة، وزوال النقص سواءاً كان هذا النقص مادياً أو معنوياً، فمثلا ان جميع البشر هم بحاجة الى (حاجة الأمن)، والى التقدير الاجتماعي (حاجة التقدير) فضلا عن الحاجة الجسمية والحاجة الالى الطعام والشراب، اذن الحاجة هي حالة من عدم التوازن التي يتعرض لها الكائن الحي عندما تقوم الحالة العضوية الجسمية بفعاليتها وعندها تنشط الدوافع فتحرك الكائن الحي وتدفعه لإشباع هذه الحاجة، واعادة الجسم الى حالة من التوازن المستمر[2].

اما المنظور السوسيولوجي للحاجات فهو ينحى منحى اخر فهو يعرف الحاجة على انها الرغبات الاجتماعية القوية التي تنتاب الفرد وتدفعه الى تكوين العلاقات الإنسانية مع الغير، والتعاون معهم بغية سد حاجة في ذاته أو للآخرين، وان سدها يمكنه أو يمكنهم من النشاط والفاعلية والحيوية بحيث يكون مردودها للصالح العام[3].
وما لا يختلف عليه اثنان فان لسكان العالم في المناطق المختلفة مختلفون في حاجاتهم الحياتية وان طبيعة وشدة الاحتياجات عندهم تعتمدان على مواصفات وخصائص الفرد النفسية والاجتماعية والحضارية، وعلى مواصفات وخصائص الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وعلى القوى والمؤثرات الخارجية المحيط به، وأخيراً على المرحلة الحضارية والتاريخية وطبيعة التركيب السكاني لتلك المجتمعات اذ أن (المجتمعات الفنية) تختلف في حاجاتها عن المجتمعات (الراكدة_ الشائخة).[4].

إن المادة التي يتكون منها جسم الإنسان تفنى وتتناقص ولذلك كان لابد لتعويضها ويفضل الكثير من العلماء المعاصرون ان يتحدثوا عن لدوافع في طبيعة حاجات الإنسان التي لابد لها ان تستكمل، فالطعام حاجة أساسية لكل فرد وعدم إشباعها يدفع الفرد إلى التوتر النفسي والى تغييرات كيمياوية في جسمه فيؤدي إلى

(1) إحسان محمد الحسن،موسوعة علم الاجتماع،الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1،1999، ص27.

(2) جنان سعيد الرحو، أساسيات في علم النفس، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، 2005، ص43.

(3) إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع،المصدر السابق، ص28.

(4) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، العراق، ط1، 2000، ص285.

ان يبحث الإنسان عن الطعام ليتناوله وبعد ان يتم ذلك يشعر بالإشباع والارتياح وباستعادته لاتزانه، والإنسان كذلك يلجأ الى الراحة لإزالة التعب، وهو يحتاج الى الشعور بالتوازن في شخصيته فيعمل على معالجة كل خلل قد يصيب هذا التوازن وبالرغم من أن ذلك لا يتم بسهولة في بعض الحالات في مقال مواجهة حالات مثل فقدان شخص عزيز تو فقدان السمعة أو الثروة وبعض حالات المرض والصراع النفسي وهي موافق لحاجات أساسية يصعب التوفيق بينها وإشباعها[1].

هرم ماسلو للحاجات الإنسانية

يختلف السكان عن بعضهم في حجم إشباع حاجاتهم الأولية وان تشابهوا في اغلبها فالكل يحتاج إلى الغذاء، والمسكن، والملبس، إلا أن الاختلاف في النوعية والكمية والكيفية هو السائد بين بنو البشر، فالإنسان يسعى دائما إلى بلوغ الأفضل في سد حاجاته الشخصية، وان التزايد السكاني الحاصل في العالم جعلت من الحصول على تلك الحاجات أكثر صعوبة بين البشر. فالغذاء مثلا إذا قيس على الصعيد العالمي لا يتوازن مع المتطلبات البشرية، ويتجلى هذا الخلل في عدة مظاهر متفاوتة الخطورة كما ونوعا، حيث لا يشمل الغذاء على العناصر الأساسية الضرورية للجسم، فيكون ذلك سببا للأمراض وإذا ما استمرت الحالة فتصبح الإنسان عرضه إلى الموت البطيء لا محالة. وقد اهتمت التخصصات الإنسانية كعلم النفس والاجتماع والاقتصادي وعلم الإنسان... وغيرها، بأهمية الحاجات الإنسانية في دراساتها العلمية فكتبوا عنها ولا تزال نظرية العالم الأمريكي (أبراهام ماسلو_ 1908_1970) من أهم النظريات التي حددت حاجات الإنسان في هرم مشهور سمي بـ(هرم الحاجات hierarchy of need) التي رأي ماسلو بان على المجتمع مراعاة الحاجات النفسية والاجتماعية والبيولوجية لأفراده وإشباع تلك الحاجات ليحافظ على توازنه من خلال توازن أفراده.

ولكل إنسان حاجات يتساوى فيها مع الجميع، إلا أنها تختلف من حيث الأهمية من فرد إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى وذلك بطبيعة الظروف التي تحيط بالمجتمعات تحقيق حاجات أخرى هي أكثر ارتفاعا في هرمه للحاجات مثل (تحقيق الذات، أو حاجات المعرفة، أو الحاجات الجمالية)، والمخطط أدناه يوضح ذلك.

(1) هاشم جاسم السامرائي، المخل في علم النفس، مطبعة خلود، بغداد، العراق، 1988، ص83.

الشكل رقم (1)

يبين حاجات الإنسان حسب رأي ماسلو

حاجات الإنسان عديدة ومتنوعة ومعقدة ويعتبر هرم الحاجات لأبراهام ماسلو أحد أهم التفسيرات الأساسية للحاجات. فقد حدد ماسلو خمس مستويات للحاجات، ورتبها في شكل هرم على حسب أهميتها النسبية مرتبه ترتيا تصاعديا بادئا بالحاجات الدنيا .

وتتلخص حاجات ماسلو في خمس مجموعات

1. الحاجات الفسيولوجية (Physiological needs) وهي تشمل الحاجات الجسمانية الأساسية لاستمرار الحياة كالحاجة إلى الطعام والشراب والهواء والملبس والراحة وغيرها .
2. حاجات الأمان (safety needs) وهي تشمل حاجات الشخص لتوفير الأمان سواء كان هذا الأمان من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية والنفسية أو الأمان ضد الأضرار الجسدية.
3. الحاجات الاجتماعية (Social needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بأنه محبوب من الآخرين ومتفاعل مع الأفراد الآخرين في المجتمع .
4. حاجات التقدير (Esteem needs) وتشمل حاجة الفرد لشعوره بتقدير الآخرين له واحترامهم وشعوره بالقدرة والنجاح وكذلك الحاجة لتقدير الشخص لذاته

5. حاجات تحقيق الذات (Self-actualization) وتشمل حاجة الفرد أن يحقق أحلامه وآماله بأن يصبح ما أراد دوما أن يكون، ويكون ذلك باستخدام قدراته ومواهبه في الوصول إلى المركز الرغوب. وهي الحاجة الأكثر رقياً لتحقيق الذات في هذا المستوى حيث تظل تكافح لتكون " أفضل ما يكون " وتزيد من إمكاناتك

ويمكن تقسيم الهرم إلى ثلاث مستويات تمثل المستوى الأول (حاجات شخصية)، والمستوى الثاني (حاجات اجتماعية)، والمستوى الثالث هو (حاجات عقلية (فهم ومعرفة)).

وتقسم الحاجات أيضا إلى عدة أقسام هي:

- الحاجات الأولية (primary needs) كالحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس والحاجة الجنسية.
- الحاجة المشتقة (derived needs) أو الحاجات الاجتماعية، إي الحاجة الناتجة عن التواجد في جماعة لها خصائصها الاجتماعية كـ(الأمن، الاتصال الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي).
- الحاجات التكاملية(integrative needs) وهي مجموعة الحاجات التي تحقق قدراً اكبر من الانسجام الاجتماعي وتربط بين أعضاء الجماعة كـ(المعتقدات والممارسات الدينية، ونواحي النشاط الترفيهي والترويحي)[1].

تحديات إشباع الحاجات في لسكان المجتمع العراقي.

1. التحديات الاجتماعية.

لعل إبراز المجتمع كحقيقة موضوعية تعلو على الأفراد وتسبقهم في الوجود، وتفرض عليهم التزاماً معيناً، وتحدد أنماط سلوكهم موضع معارضة من عدد من علماء الاجتماع واخصهم (تارد) وأساس حجة المناصرين للفرد، أن حاجة الفرد إلى المجتمع ليعيش وحاجة المجتمع إلى الفرد ليستمر في الوجود حقيقة في الدرجة الأولى من الأهمية، ومن اجل هذا كانت الصلة بين الفرد والمجتمع ضرورية، الإنسان كائن اجتماعي ثقافي يعيش في مجتمع وهو لذلك يجد نفسه مرتبطا بعلاقات متعددة ومتشابكة مع الآخرين انه يخلق الثقافة التي تؤثر بدورها في حياته في

(1) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة، ص282.

المجتمعان التفاعل الذي يعتبر العملية الجماعية الأساسية هو الذي يشكل العامل المركزي في كل الحياة الاجتماعية وتظهر أهمية التفاعل حين ندرك انه يكمن وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية من الذات إلى المجتمع.

وإذا كان التفاعل الاجتماعي يتم عن طريق وسائل الاتصال المختلفة واذا كان الطفل الوليد يؤهل لحياة المجتمع عن طريق عملية التفاعل التي نطلق عليها اسم التنشئة الاجتماعية كان علينا أن نبحث صور هذا التفاعل المتكررة والعامة التي يسميها علماء الاجتماع العمليات الاجتماعية الاضطرارية [1].

البناء الاجتماعي

أن لكل نظام اجتماعي يتكون من عدد من المراكز الاجتماعية Status المترابطة على نحو ينجز أهداف ذلك النظام، وكل مركز بدوره يضم مجموعة من ادوار اجتماعية تحقق أهداف المركز أولا ثم النظام الاجتماعي والمجتمع، بمعنى أن الدور الاجتماعي يتضمن مجموعة تفاعلات اجتماعية أو سلوكيات متوقعة تعمل على تحقيق أهداف النظام، وعلى الشخص الذي يشغل ذلك المركز أن يؤدي تلك الأدوار وان يلتزم بها كما يتوقعها النظام الاجتماعي من خلال أفراده وكما اقرها المجتمع وأعرافه وقوانينه وقيمه فاذا كانت تلك السلوكيات خارج نطاق التوقع الاجتماعي أدت إلى إرباك النظام وبالطبع فان الدور الاجتماعي لابد أن يتضمن حقوقاً وواجبات محددة فالواجبات هي تلك التصرفات أو السلوكيات المتوقعة أي الوسائل المؤدية إلى الهدف[2].يعد البناء الاجتماعي من الأسس المهمة في دراسة المجتمع، وقد أولى علماء الاجتماع أهمية بارزة لهذا الأساس لكونه يمثل نسيج العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالاستقرار والديمومة ذات التأثير المتبادل [3].

والبناء الاجتماعي يتضمن المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والصحية وغيرها التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأسرة وتتأثر بها فالعلاقة وثيقة ومتفاعلة مع البناء الاجتماعي بمؤسساته والأسرة،

(1) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مركز الكتب الثقافية، بيروت، 1985، ص23.
(2) كامل جاسم المراياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، مصدر سابق، ص22.
(3) علاء الدين جاسم البياتي، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الاعظمي، دار التربية، بيروت، 1975، ص49.

لان الأسرة هي المسؤولة عن تكوين اتجاهات الفرد وتطبيع شخصيته والتي تعكس تأثير النظام العام للمجتمع[1].

إن انفجار التوترات الداخلية يدل على خلل في النظام الاجتماعي وفشل عمليات الضبط الاجتماعي وعدم فعاليتها في تدعيم عناصر البناء الاجتماعي وربطها، وعدم كفاءة موجهاته الأساسية في تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته التنظيمية الأمر الذي يسبب اختلالا في تحديد المراكز والأدوار الاجتماعية للأفراد وأدوارها المترابطة وتلك دون شك حالة تفكك اجتماعي[2].

التفكك الاجتماعي

من الواضح للجميع أن فقدان الأمن يعني أن القيم الاجتماعية قد فقدت قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات، وان التفكك الاجتماعي يعني فشل النظام الاجتماعي في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المترابطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية، وان التفكك الاجتماعي ظاهرة تصاحب انعدام الأمن.

فالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات مسالة حجم فكلما زاد السكان اتسع التنظيم وتعدد، وكلما زاد تراكم الثقافة كلما تنوعت وظائف التنظيم وهذا ينطبق أيضا في حالات تقسيم العمل كما أن التنظيم الاجتماعي حين يزداد عددا تزداد التنظيمات ذات الغرض الواحد، وعندما يحدث تغير اجتماعي يفقد التنظيم المتعدد الوظائف بعض وظائفه وتستقل بها تنظيمات اجتماعية أخرى، فتغير الأسرة مثلاً جعل بعض وظائفها تنتقل إلى أجهزة الدولة أو المؤسسات الأخرى[3].

ومن التنظيمات الاجتماعية ما عاش مئات من السنين، دون أن يفقد وظائفه المتعددة وخاصة ما كان لها صفة العمومية في ثقافات متعددة وهذه التنظيمات نطلق عليها اسم التنظيمات الاجتماعية الكبرى، وعلى الرغم من تعدد أنماط التنظيم الاجتماعي بحسب الزمن والوظائف الا أن كل تنظيم مهما تدرج من النظام ذي الوظائف الثابتة نسبياً إلى المنظمة ذات الأغراض المحددة والأقل ثباتا لابد أن ينطوي على مجموعة من المكونات الضرورية تعد في واقع الأمر مظاهر ملازمة للتنظيم الاجتماعي.

(1) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988، ص157.
(2) كامل جاسم المرياتي، مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السيكولوجي، مصدر سابق، ص25.
(3) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع، مصدر سابق، ص41.

تركز الحياة الاجتماعية بالضرورة إلى شيء من التنظيم وان كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط، لقد أشار إلى ذلك حين أشار إلى ذلك ابن خلدون حين أكد أن العمران البشري لابد له من سياسة ينتظم بها امره، وبعامة يمن القول أن كل ما ساعد على امتثال الأفراد لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع يدخل في موضوع الضبط الاجتماعي، وبما أن الأمن الاجتماعي في ابسط معانيه هو حماية الأفراد والجماعات والمنظمات من التهديدات التي تتعرض لها بسبب تناقض الأحكام والضوابط لاجتماعية وتحلل القيم والمثل الحضارية[1].

أن حالة اللا امن الاجتماعي تعني الانفصال بين الأهداف الثقافية والوسائل المتبعة للوصول إليها وفي هذه الحالة تفقد المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط سلوك الأفراد والجماعات كما أن القيم هي الأخرى تفقد سلطتها في تحديد تصرفات الأفراد، أن حالة فقدان المعايير قوتها الإلزامية بوصفها أداة للضبط الاجتماعي هي حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن والتي اسماها دوركهايم بالفوضى المعيارية الانومي اللامعيارية[2]، وبعامة يمكن القول أن المجتمع الذي يتوفر الأمن الاجتماعي، يكون أفراده ممتثلين للقيم والمعايير الثقافية، والتماسك الاجتماعية في أعلى حالاته، وهناك توافق في الوسائل والأهداف التي يسعى المجتمع إليها.

2. التحديات الاقتصادية.

كان الوضع الاقتصادي سيئ بشكل عام فالسياسات الاقتصادية الكلية ارتجالية وتجريبية وغير مستقرة والبطالة متفشية والفقر حاصل لنسبة كبيرة من المجتمع. أما بعد الاحتلال فقد انتفت السياسة الاقتصادية أصلا مع تحطم هياكل الدولة التي كانت تضعها أو تصممها، وسادت العشوائية في بعض ما اتخذ من قرارات على صعيد الأجور والأسعار وارتفعت نسبة البطالة بشكل مذهل وارتفعت مستويات الأسعار إلى مستويات جنونية أحيانا وزاد الفقر بصورة المطلق والنسبي وزاد عدد ونسبة من يعانون من الفقر المدقع، لقد أثرت الظروف المتردية على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك هو الفقر المدقع للذين يعيشون على دخل من القطاع العام والذين يشكلون (40%) من السكان الذين حاولوا خلال اكثر من حقبة زمنية اعتماد بديل أو أكثر من (اعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية، بيع الأثاث المنزلي، والحصول على إعانات من اقرب

(1) أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص45.

(2) مزاحم جاسم العاني، دور مؤسسات الضبط في الأمن الاجتماعي، ندوة بيت الحكمة، ص138.

يسكنون في الخارج، وإيجاد عمل إضافي للأسرة وليس فقط للمعيل فيها)، وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من (4) ملايين عراقي قد اجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[1]، وطبقا لتقديرات منظفة العفو الدولية فان ما بين مليون وخمسة ملايين عراقي يحتاجون إلى المساعدة في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة (احتلال العراق)، واذا كان الوقت اللازم لتقديم المساعدة يتراوح بين سنة وأربع سنوات عندئذ ستتراوح التكلفة الإجمالية للمعونات الإنسانية بين مليار و 10 مليارات دولار[2].

وفي عام 2006 أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، ان نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي (20%) من إجمالي عدد السكان، وان حوالي مليوني عائلة عراقية تعيش ليس في حالة فقر، وإنما دون مستوى خط الفقر(اقل من دولار للفرد الواحد يومياً)، وان عدد المشمولين برعاية الأسرة، هو (171) ألف أسرة فقط على مستوى العراق براتب (40إلى 50) ألف دينار عراقي في الشهر (حوالي30 دولاراً أمريكيا)، وهو راتب ضئيل قياسات إلى الحالة الاقتصادية والمعيشية السائدة في العراق، في وقت يجب أن يشمل القانون الجديد مليون عائلة فقيرة، أي حوالي (5 ملايين) نسمة[3].

ومازال الوضع يتفاقم في ظل الاحتلال مع تدهور الأوضاع الأمنية وعجز الدولة عن أداء وظيفتها في حماية وتمكين الفقراء، والنهوض بالواقع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه سكان العراق من خلال وضع خطط تنموية هادفة في غاياتها الحد من انتشار الفقر من جهة، والقضاء على الفقر من جهة أخرى.

3. التحديات السياسية.

بعد عام 2003 انهارت المؤسسات والمؤسسة السياسية واحدة من هذه المؤسسات التي انهارت وذلك لارتباطها العضوي والوظيفي بالحكومة التي كانت مسيطرة عليها تماما، وعند سيطرت قوات الاحتلال على العراق أصدرت القوى المحتلة الأوامر بحل اهم مؤسسات الدولة وهي (مؤسسات الدفاع، والداخلية، والإعلام لتسود الفوضى والاضطرابات) التي يتخذ منها المحتل ذرائع لبقائه، وقد

(1) جيف سيموند، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيوت، 2003، ص102.

(2) منظمة العفو الدولية: العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، المستقبل العربي، العدد 294، 2003، ص104_105.

(3) حسن لطيف كاظم، الفقر في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العد\د 38، 2007، ص107.

فقدت بذلك وسائل الضبط الرسمية هيبتها أمام المجتمع، إذ ان انهيار السلطة أطلق كل النوازع الشريرة لدى الأفراد كما انه جمد كليا الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسة الرسمية المتمثلة بالقانون والياته الضبطية من الجيش، والأمن، والشرطة، من وظائف وقائية وعلاجية[1] إن حالة اللا أمن وفق هذا التصور، هي حالة تدهور وانهيار في نمط العلاقات المبناة اجتماعيا، بحيث لا يكون هناك توقع مشترك للسلوك بين الأفراد والجماعات، وفيها تبدو المؤسسات الرئيسية في المجتمع غير قادرة على أداء مهامها. ان حالة السوق المتذبذبة والمتردية وخصوصا قضيا الوقود والكهرباء تشير إلى حالة من اللا أمن، بعد ان باتت تشكل عبئا على ميزانية الأسرة قد يتجاوز نصف الميزانية شهريا.

وإذا كانت المشكلات الاجتماعية إفرازا لخلل في الضوابط الاجتماعية، فان حالة اللا أمن هي-بكل بساطة- مجموعة من المشكلات متعددة الأوجه تبدو الضوابط الرسمية وغير الرسمية عاجزة كلا أو جزءا عن مواجهتها، ويزداد ذلك العجز حين يكون المواطن نفسه غير قادر على الإسهام الطوعي في حل تلك المشكلات متخذا أسلوب الهروب أو التمرد أو الانكفاء على قيم وطقوس انعزالية.

وإذا كانت الحرب هي المدقق الأعظم لمؤسسات المجتمع كما يرى آرثر مارويك[2]، فهي إذا اختبارا لمدى كفاءة وفاعلية تلك المؤسسات وقدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها في ظل توترات الحرب ومشكلاتها، فان أهم النتائج الأساسية للحرب والاحتلال تمثل في إسقاط الضوابط الاجتماعية وجعل الفرد ينحرف في تصرفه عن المعايير العرفية المقبولة وبذلك يتجاوز الجندي على سلطة الضبط العسكري ويتجاوز المواطن على القوانين. إن مؤسسات الضبط الاجتماعي تنطوي على سلطة ذات تركيبة هرمية تبدأ من أعلى مستوى في السلطة، والذي يمثل محورا فعالا في حياة المجتمعات، خصوصا التقليدية الأصيلة منها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الفعالة ينطوي فيها النموذج المجتمعي على عناصر في الضبط والتحكم تكافئ إمكانات الإنسان الأخرى، فيقابل مركز التحكم وحدة الضبط المجتمعية المتمثلة في الصفوة، وهنا يلعب عنصر القوة أهمية كبرى في تحقيق التوازن، لان البناءات المجتمعية ليست مجرد توزيع للأدوار بل توزيع لمصادر القوة المجتمعية. ولذلك فان المجتمع الفعال هو ذلك النمط الذي يتميز بدرجة

(1) خير الدين حسيب، حوار حول الملف العراقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد303، 2004، ص13.

(2) آرثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين، ترجمة سمير ألجلبي، بغداد، دار المأمون، 1990.

عالية من الإتقان والضبط، والذي يدرك قيمه ويكتشف المعوقات التي تحول بينه وبين ذلك الإدراك والذي يوفر لأعضائه المزيد من الحرية.

إن خلق بيئة غير آمنة يعني أول ما يعنيه إحداث تأثير سلبي على سلطة التحكم وشل قدرتها على جعل الأفراد يمتثلون للمعايير المقبولة، فهي السلطة القادرة على خلق حالة الامتثال للمعايير الاجتماعية[1]. إن فقدان المعايير هي فكرة تقابل فكرة التماسك الاجتماعي، فكما إن الأخير يعتبر حالة من التكامل الإيديولوجي الجماعي فان فقدان المعايير هو حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن.

إن حالة اللا أمن في العراق مهما كانت خطورتها هي في الواقع نتاج الاختلالات البنيوية الناجمة عن ظروف الاحتلال. لذا نجد البعض يحاول أن يضفي حتى على السلوك المنحرف والجريمة صفة سياسية، بما في ذلك السلوك ألتدميري الذي طال البنى والمؤسسات العراقية. إن سرقة المصارف ومكاتب الدوائر الرسمية والمستشفيات وسرقة أعمدة الكهرباء وحتى سرقة السيارات وتهريبها خارج القطر، تصور كما لو كانت (نشاطا سياسيا) وبذلك تنشأ لدى البعض فلسفة تبريرية لهذا النمط من السلوك المنحرف.

إن ما نجده اليوم في العراق حالة من الفوضى، وهي بالمعنى العلمي الدقيق انعدام السلطة، وتدهور في آليات التفاعل والشفافية بين قمة الهرم وقاعدته. وكان ابن خلدون قد ذكر في مقدمته الشهيرة (وتبقى الرعايا في مملكتهم كأنهم فوضى دون حكم، والفوضى مهلكة للبشر مفسدة للعمران). ألفوضى وانعدام الأمن إذن هي كل اختلال في أداء الوظائف العضوية الاجتماعية من جراء فقدان أجهزة الدولة أو نقصان في التوجيه أو التنظيم مع ما ينتج عن ذلك من أوضاع)[2].

المبحث الثاني

أبعاد الحرب على الحاجات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي

(1)Fichter, J., Sociology, Chicago, 1957, P .363 .

(2) اليونيسكو، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مدكور، 1975، ص454.